



رسالة المدير العام لمنظمة العمل الدولية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

"وعد الحر دين: حان وقت التحرك لإنهاء العنف ضد المرأة. لنضع حداً للعنف ضد المرأة في العمل!"

٨ آذار/مارس ٢٠١٣

يتخذ العنف في مكان العمل أشكالاً عدّة وغالباً ما تعاني النساء بوجه الخصوص من الهشاشة وخاصة في الإقتصاد غير النظامي. وتعتبر أشكال العنف هذه خاطئة لا بل إنتهاكاً لأبسط الحقوق الإنسانية. ويشكل العنف في مكان العمل بما فيه التحرش الجنسي حاجزاً مهماً أمام وصول المرأة إلى سوق العمل والمساواة في الفرص وفي المعاملة.

أما أجندة العمل اللائق التابعة لمنظمة العمل الدولية فهي تُلزم بالتحرك ضد العنف في العمل إلى جانب إنشاء بيئة عمل تستند إلى المساواة بين الجنسين والإحترام. ويبدو الاختلاف جلياً بين العنف على أساس النوع الإجتماعي ومعنى العمل اللائق: إستخدام كامل ومنتج للرجال والنساء في ظروف من الحرية، والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية.

وتُبرز المعلومات المتوفرة حجم هذه المشكلة في العمل. فعلى سبيل المثال، واجهت قرابة ٤٠ إلى ٥٠ في المائة من النساء في دول الإتحاد الأوروبي تلميحاتاً جنسياً غير مرغوب به، أو تلامساً جسدياً أو أشكال أخرى من التحرش الجنسي في مكان العمل. في المقابل، أظهرت الدراسات، في آسيا والمحيط الهادئ، أن ٣٠ إلى ٤٠ في المائة من العاملات بلغت عن نوع من أنواع التحرش الجنسي أو الجسدي أو الشفهي. ويشكل العنف ضد المرأة ثمناً باهظاً بالنسبة إلى الأفراد، والعائلات، والمجتمعات والإقتصادات. وقدرت دراسة في أستراليا أن الكلفة الإقتصادية بلغت حوالي ١٣,٦ مليار دولار أسترالي بين العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ فيما رجّحت دراسة أخرى أجريت في إنكلترا وويلز في العام ٢٠٠٨ وصول كلفة العنف المنزلي إلى عتبة ٢٠ مليار جنيه إسترليني سنوياً وبالتالي خسارة في المخرجات الإقتصادية بقيمة ٢,٣ مليار جنيه.

ويُعتبر عالم العمل سياقاً ممتازاً من أجل إتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية على حدّ سواء. ولطالما إتخذت منظمة العمل الدولية الإجراءات العملية لمكافحة العنف على أساس النوع الإجتماعي في مكان العمل على صعيد البرامج والسياسات. وقد بلورت أدوات وإرشادات على أساس مقارنة قطاعية متينة تستهدف المجالات حيث تشكل النساء نسبة عالية من القوى العاملة مثل قطاعي الخدمات والصحة. وعليه، يُعزى تدني تعرّض النساء للعنف إلى تعزيز تمكين النساء سواء من خلال تنمية قطاع الأعمال ومهارات الإدارة وتوفير خدمات الإئتمان والإدخار فضلاً عن دور المنظمات النسائية.

من جهة أخرى، تقدّم المندوبون عن الهيئات الثلاثية في منظمة العمل الدولية خلال مؤتمر العمل الدولي في العام ٢٠٠٩ بتعليمات إلى الدول الأعضاء من أجل تطوير السياسات والبرامج والتشريعات وسواها من الإجراءات الآيلة إلى مكافحة العنف على أساس النوع الإجتماعي. ويتطلب العديد من معايير العمل الدولية بما فيها الإتفاقية بشأن العمّال المنزليين للعام ٢٠١١ التي تشمل العمّال الأكثر

ارسكو سنتر

شارع جوستنيان - القنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧

بيروت - لبنان

هاتف: +٩٦١ ١٧٥٢٤٠٠

فاكس: +٩٦١ ١٧٥٢٤٠٥

www.ilo.org/arabstates

هشاشة وهم بأغلبيتهم من النساء مصادقة الدول الأعضاء ومنظمات العمال وأصحاب العمل عليها بغية إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أي شكل من أشكال العنف أو الإساءة أو التحرش في مكان العمل.

ويشكل العنف على أساس النوع الإجتماعي الظاهرة الأكثر قمعاً وتفشياً وإهانة للكرامة الإنسانية من جملة التجليات المختلفة للتمييز الجنسي حول العالم. ومن هنا، يمكن لا بل يجب تدارك هذه الظاهرة. وفي حالات حدوث سلوك تمييزي بغض مثل التحرش الجنسي والمضايقة في العمل أو التهاون مع هذا السلوك الإستهانة به أو غض النظر عنه، يجب إتخاذ الموقف المناسب وحرص الصفوف والتحرك بتصميم.

ويُعتبر العمل اللائق القائم على إحترام العدالة الإجتماعية داعماً للمساواة بين النساء والرجال، والفتيات والفتيان وضمانة للنساء والفتيات بأن العنف على أساس النوع الإجتماعي مرفوضٌ رفضاً قاطعاً أينما حصل سواء في المنزل أو المدرسة أو مكان العمل.

ولمناسبة اليوم العالمي للمرأة، تجدد منظمة العمل الدولية إلتزامها بأداء دورها من أجل تجسيد هذه المبادئ على أرض الواقع.
